

قرار رقم ٩٩/٧

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون إقامة الأجانب

إستناداً إلى قانون إقامة الأجانب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٥/١٦ .

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب الصادرة بالقرار رقم ٩٦/٦٣ .

وإلى خطاب وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة

رقم م و م - ت / ١٢٥١ / م ت د / ٦ / ٣ / ٦٣٤ بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٤١٩ هـ الموافق

١٤ / ٦ / ١٩٩٨ م بشأن إعادة النظر في الرسوم التي تحصلها شرطة عمان السلطانية .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تجرى التعديلات المرافقة على اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب ، المشار إليها .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

الفريق هلال بن خالد المعولي

المفتش العام للشرطة والجمارك

صدر في : ٥ من ذي القعدة ١٤١٩ هـ

الموافق : ٢١ من فبراير ١٩٩٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٤٢)
الصادرة في ١ / ٣ / ١٩٩٩ م

تعديلات اللائحة

التنفيذية لقانون إقامة الأجانب

أولاً : تستبدل البنود أرقام ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٢ من المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية لقانون إقامة

الأجانب لتصبح على النحو الآتي : -

٢ - تأشيرة عبور البحارة :

تمنحها السلطة المختصة بناءً على طلب وكيل السفينة وتحت مسؤوليته لأفراد أطقم

السفن الذين يرغبون في مغادرة السلطنة عبر المنافذ الجوية ، كما تمنحها لأطقم

السفن الذين يرغبون الدخول إلى السلطنة عبر المنافذ الجوية للإلتحاق بسفنهم

ويشترط أن يقدم الطلب قبل مغادرة السفينة القادمين عليها أو التي

يرغبون الإلتحاق بها بوقت كاف وتخول التأشيرة لحاملها الدخول إلى البلاد والإقامة فيها لمدة لا تزيد على سبعة أيام .

٥ - تأشيرة الرحلات المتعددة :

تمنح لرجال الأعمال الأجانب ممن تتطلب طبيعة عملهم دخول البلاد لأكثر من مرة وذلك بناء على طلب كفيل محلي وتحت مسؤوليته كما تمنح للدبلوماسيين المعتمدين لدى دول مجلس التعاون الخليجي وتكون صالحة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، على أن يبدأ إستخدامها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها وتخول التأشيرة حاملها الدخول خلال فترة صلاحيتها والإقامة في البلاد لمدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع في كل مرة .

٦ - التأشيرة السريعة :

تمنح لرجال الأعمال الأجانب ممن تتطلب طبيعة عملهم زيارة البلاد لمهمة تجارية عاجلة وذلك بناء على طلب كفيل محلي وتحت مسؤوليته على أن يبدأ إستخدامها خلال أسبوعين من تاريخ إصدارها قابلة للتجديد لمدة مماثلة .
وتخول التأشيرة حاملها دخول البلاد لمرة واحدة والأقامة فيها لمدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع .

١٢ - تأشيرة قائدي الشاحنات :

تمنح للأجانب من قائدي الشاحنات ومساعدتهم في المنافذ البرية وتسمح لحاملها بدخول البلاد لأكثر من مرة وتكون صالحة لمدة ستة أشهر على أن يبدأ إستخدامها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها ، شريطة ألا يزيد المساعد عن شخص واحد .
وتسمح التأشيرة لحاملها الدخول خلال فترة صلاحيتها والبقاء في البلاد لمدة لا تزيد على شهر في كل مرة لتفريغ بضائعهم ويجوز تمديدتها عند الضرورة لمدة مماثلة .

ثانياً : تعدل البنود أولاً وثانياً وثالثاً من المادة ٢٩ من ذات اللائحة لتصبح كالتالي : -

أولاً : تأشيرات الدخول :

ت	نوع التأشيرة	الرسوم المستحقة
١	تأشيرة الالتحاق	١١ ريالاً
٢	التأشيرة العائلية	١٥ ريالاً
٣	تأشيرة مستثمر	١١ ريالاً
٤	دخول لرحلة واحدة	٢٠ ريالاً
٥	تأشيرة الزيارة أو تمديدها	١٠ ريالاً
٦	تأشيرة التعاقد للعمل أو تمديدها	٧ ريالاً
٧	التأشيرة السياحية	٧ ريالاً
٨	تأشيرة رجال الأعمال المتعددة الرحلات	١٥ ريالاً
٩	تأشيرة رجال الأعمال السريعة	٢٥ ريالاً
١٠	تأشيرة عبور بحاره	٥ ريالاً
١١	تأشيرة سائقي الشاحنات أو تمديدها	٣ ريالاً
١٢	تأشيرة الدخول في الأحوال الطارئة	١٥ ريالاً
١٣	إستبدال تأشيرة العمل	٣ ريالاً

ثانياً : سمة الإقامة :

١	دمغ سمة الإقامة	٧ ريالاً
٢	تجديد إقامة الإلتحاق ، العائلية ، مستثمر	١٠ ريالاً

ثالثاً : التصاريح البرية :

١	تصريح بري لرحلة واحدة	٣ ريالاً
٢	تصريح بري لمدة ثلاثة أشهر ولعدة رحلات	٥ ريالاً
٣	تصريح بري لمدة ستة أشهر	١٠ ريالاً
٤	تصريح بري لمدة سنة واحدة	١٥ ريالاً

ثالثاً : تعدل الغرامة المنصوص عليها في كل من البنود ١، ٢، ٣ الواردة في كشف الغرامات بالمادة ٢٠ من ذات اللائحة لتصبح ١٥ ريالاً بدلاً من ١٠ ريالات .

رابعاً : تضاف إلى المادة ٢٠ فقرة أخيرة نصها كالتالي (ويجوز أن يستثنى من الحضور لتجديد الإقامة زوجات المواطنين الأجنيبيات المقيمت مع أزواجهن خارج السلطنة وخدمهم ومن في حكمهم) .

خامساً : تضاف إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ العبارة التالية (ويجوز للمدير العام الإعفاء من سداد الغرامة لظروف إنسانية يقدرها) .

قرار رقم ٩٩/١٠

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون

جواز السفر العماني

إستناداً إلى قانون الشرطة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/٣٥ .
وإلى قانون جواز السفر العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٦٩ .
وإلى خطابي وزارة المالية رقم م وم - ت/٢٩١٩/م . ت . د/١٢٨٨/٣/٦ بتاريخ
١٠/٩/١٤١٩هـ الموافق ٢٩/١٢/١٩٩٨م ، ورقم م وم - ت/٢٧٦/م . ت . د/١٣٩/٣/٦ بتاريخ
٤/١١/١٤١٩هـ الموافق ٢٠/٢/١٩٩٩م .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون جواز السفر العماني المرافقة .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

الفريق هلال بن خالد المعولي

صدر في : ٢١ من ذي القعدة ١٤١٩هـ

المفتش العام للشرطة والجمارك

الموافق : ٩ من مارس ١٩٩٩م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٤٤)

الصادرة في ٣/٤/١٩٩٨م